

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/1
20 September 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

نحو رؤية تنمية فلسطينية(*)

إعداد
وزارة التخطيط

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) تشكر وزارة التخطيط الفلسطينية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لمساهمته في إعداد هذه الورقة.

04-0479

المجموعة التشاورية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- السلطة الفلسطينية
- جامعة الدول العربية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(*)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(*)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة(*)
- منظمة الأمم المتحدة للتقافة والتربية والعلوم(*)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة العمل الدولية(*)
- صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية(*)
- البنك الدولي
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(*)
- المنظمة الدولية للهجرة(*)
- شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية(*)

الجهات المساهمة

- مؤسسة فريدريش ايبرت
- جمعية المساعدات الشعبية النرويجية
- مركز البحوث للتنمية الدولية
- مكتب التمثيل النرويجي لدى السلطة الفلسطينية
- الهلال الأحمر القطري
- شركة اتحاد المقاولين
- شركة التأمين العربية
- خطيب وعلمي
- نقليات الجزائر
- مؤسسة عائلة النمر

(*) ساهمت هذه المنظمات في تمويل بعض أنشطة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التاهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

المحتويات

الصفحة

الفصل

١	أولاً- مقدمة.....
١	ثانياً- السياسة والاقتصاد في مواجهة المشروع الإسرائيلي.....
٤	ثالثاً- إشكالية التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال.....
٥	رابعاً- إشكالية التنمية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية.....
٦	خامساً- تحليل البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.....
٧	سادساً- تحليل البيئة الداخلية للتنمية الفلسطينية.....
٧	ألف- نقاط القوة.....
١٢	باء- نقاط الضعف.....
١٤	سابعاً- الفرص والتهديدات في بيئة التنمية الخارجية.....
١٤	ألف- الفرص.....
١٧	باء- التحديات والمخاطر.....
١٨	ثامناً- نحو رؤية واستراتيجيات تنموية قادرة على الربط بشكل خلاق ما بين مهام التحرر السياسي ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى (ربط الإغاثة بالتنمية).....
١٩	ألف- الرؤية التنموية.....
٢١	باء- نوع (هوية) الاقتصاد المرغوب فلسطينياً.....
٢١	جيم- البنية الاقتصادية المنشودة.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٢	تاسعاً- الأهداف الاستراتيجية لتقوية نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف واستغلال الفرص ومواجهة التحديات في البيئة التنموية
٢٢	ألف- الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما قبل التحرر والاستقلال (المدى القصير).....
٢٢	باء- الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الاستقلال (المدى البعيد).....
٢٣	جيم- الاستراتيجية الآنية.....
٢٤	عاشراً- دور شركاء التنمية (الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) في تحقيق البنية التنموية المنشودة.....

الملاحق

٢٥	١- بعض المؤشرات حول التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٢٧	٢- حالة المصادر الطبيعية الفلسطينية.....
٢٩	٣- التشوهات التي تراكمت في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال.....

أولاً- مقدمة

بينت تجربة التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية لا تتوقف على الثروات والجغرافيا وعدد السكان، وإنما تعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية وصالح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها (good & honest governance) ويلاحظ أن جميع الدول التي أخفقت في توفير هذه العوامل لم تتجح في تحقيق أهدافها التنموية، بغض النظر عن فقرها أو غناها بالثروات الطبيعية أو عدد سكانها أو مساحتها أو موقعها الجغرافي. بينما نجد الدول التي تمكنت من بناء الحكم الصالح والإدارة التنموية الكفوءة، ووضعت رؤيتها التنموية بالاستناد إلى التحليل العلمي لبيئتها التنموية ومواطن قوتها وتميزها وبمشاركة واسعة من شركاء التنمية فيها، نجحت في مواجهة تحديات التنمية، وتمكنت من وضع اقتصاداتها على طريق التنمية المستدامة.

وفيما يخص التجربة التنموية الفلسطينية، فإن موضوع الرؤية التنموية كان دائماً من موضوعات النقاش المحتمة، وكتب فيه العديد من أوراق العمل والمقالات. ولكن النقاش لغاية الآن لم يستكمل بالإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل جميع شركاء التنمية في السلطة الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا شك أن وضع الموضوع على أجندة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة برعاية منظمة الأمم المتحدة لدول غرب آسيا - ESCWA، والجامعة العربية، وضع شركاء التنمية الفلسطينية المشاركين في هذا المنتدى أمام مسؤولية صياغة رؤيتهم للاقتصاد الفلسطيني التي يجمعون عليها ويؤمنون بها. وغرض هذه الورقة هو صياغة الرؤية التنموية بمشاركة جميع شركاء التنمية الفلسطينية بالاستناد إلى تحليل بيئة التنمية الفلسطينية الداخلية والخارجية. كما تهدف الورقة إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الفلسطينية، وإلى وضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذه الرؤية على المديين المتوسط والبعيد، وتعبئة كافة المصادر المتاحة، لتحقيق تلك الأهداف من خلال اتباع منهج المشاركة الواسعة لشركاء التنمية.

ثانياً- السياسة والاقتصاد في مواجهة المشروع الإسرائيلي

كانت فلسطين وما زالت مركز المواجهة الرئيسي مع المشروع الصهيوني. فمنذ نشوئها في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية تنفيذ مشروعها تجاه المنطقة، نجحت الحركة الصهيونية بدعم من الدول الاستعمارية آنذاك، في احتلال الجزء الأكبر من فلسطين وإقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ على أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها. وجرى إنشاء وتطوير دولة حديثة وعصرية من حيث نظام ونمط الحكم ومن حيث التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، بمساعدة كل من الولايات المتحدة وأوروبا ودعمهما. ولكن هذه الدولة واطبت على التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين، وعلى انتهاك حقوقهم بشكل فظ. وتلقت هذه الدولة دعماً هائلاً من الحركة الصهيونية

بشكل خاص، ومن سائر المنظمات والجاليات اليهودية المنتشرة في دول العالم بشكل عام. وقامت هذه الدولة في عام ١٩٦٧ باستكمال احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى جانب احتلال مساحات واسعة من أراضي الدول العربية المجاورة. وبدأت في استيطان هذه الأراضي واستغلال ثرواتها، وتضييق مصادر عيش مواطنيها الأصليين، وتحويلها إلى ملحقات تابع للاقتصاد الإسرائيلي. وقد برز ذلك بشكل واضح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هضبة الجولان السورية. وقد شهدنا خلال المواجهة مع إسرائيل لغاية الآن حالات الحرب، وحالة اللاحرب والاسلم، وحالات السلام الجزئي الذي يتأرجح ما بين علاقات التطبيع والانفتاح وبين السلام الفاتر وحافة القطيعة.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها إسرائيل على الحلبة العسكرية وفي تغيير الوقائع على الأرض، إلا أنها فشلت لغاية الآن في تحقيق أهدافها بشطب قضية الشعب الفلسطيني وإلغاء حقوقه الوطنية المشروعة التي ضمنها القانون الدولي. ونجح الشعب الفلسطيني من خلال نضاله وتضحياته الجسيمة على مدار قرن كامل، في البقاء في وطنه وبناء مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحفاظ على هويته العربية الفلسطينية، ومواصلة تأكيد الاعتراف الدولي بحقوقه الوطنية المشروعة وذلك بمساندة الدول العربية والإسلامية وعدد كبير من دول العالم وشعوبه وحكوماته التي انحازت للشرعية الدولية وللقليم الإنسانية العامة. وتجسد ذلك في سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة التي صدرت خلال الأعوام الأخيرة. وكان إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش عن رؤيته لحل يقوم على أساس قيام دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل، من المظاهر البارزة لاتساع دائرة الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني، كونه يصدر عن رئيس الدولة الأقوى في العالم، التي قدمت الحماية السياسية والدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل خلال العقود الخمسة الماضية. كما تجسد الاعتراف الدولي بتحديد هدف المفاوضات النهائي في إقامة الدولة الفلسطينية في مبادرة خارطة الطريق التي وضعتها وأعلنتها اللجنة الرباعية في آذار/مارس ٢٠٠٣، والتي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

وتشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة عدوانا شاملا وسافرا على الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويبرز ذلك بشكل واضح في بناء جدار الضم والتوسع لإقصاء الشعب الفلسطيني عن الجزء الأكبر من أراضيه ومياهه وتضييق أسباب العيش والنمو في المعازل "أو الكنتونات" التي يخطط لحشره فيها، والتي تسهل على سلطات الاحتلال السيطرة عليها. وتعتبر خطة شارون لفك الارتباط مع قطاع غزة فصل جديد في خطة الإقصاء والتهميش للشعب الفلسطيني. وهي تهدف إلى تحسين فرص تعايش إسرائيل مع حالة استمرار الاحتلال وانعدام السلام، كما تهدف إلى تقليص الأعباء السياسية والمالية المترتبة على بقاء الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في قطاع غزة. أما الهدف الرئيسي للتصعيد الإسرائيلي فيتمثل في خلق أمر واقع جديد يحول دون قيام الدولة الفلسطينية في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. وتتفاد حكومة

إسرائيل مخططها هذا بالرغم من الإدانة الدولية لمخططاتها، وبالرغم من قرارات الإدانة التي صدرت عن المحكمة الدولية في لاهاي مؤخراً.

وفي ضوء تلك التطورات، تعاظمت المخاطر على المشروع الوطني الفلسطيني، وباتت الآفاق السياسية للحل التفاوضي غير واضحة. وبات الوضع المستقبلي قابلاً للتطور في اتجاهات عديدة، ولعل أبرزها الاحتمالين الرئيسيين التاليين:

الأول: وهو العودة للمفاوضات وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل. وفي هذه الحالة ستوضع الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني أمام تحديات التخلص من التشوهات الهيكلية المتراكمة في بنية الاقتصاد، بما في ذلك التخلص من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وتحسين المناخ الاستثماري، وإعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصادات العربية، وإطلاق عملية التنمية المستدامة.

الثاني: وهو استمرار حالة الوضع الراهن على الساحة الفلسطينية، وحالة اللاحرب واللاسلم بين الدول العربية وإسرائيل، ومواصلة إسرائيل لتكريس الأمر الواقع من خلال مواصلة بناء جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية وخطة الفصل من جانب واحد في قطاع غزة، بهدف إحباط قيام دولة فلسطينية.

إن كلا الاحتمالين لظروف تطور المشروع الوطني الفلسطيني يحتمان ازدياد أهمية الفعل التنموي الاقتصادي والاجتماعي ودوره وتأثيره في حسم الصراع. ففي الاحتمال الأول سيتوقف مستقبل الشعب الفلسطيني على حسن إدارة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لتحقيق بناء دولة فلسطين كدولة مستقلة فعلاً، ومتحررة من علاقات التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وكدولة ذات اقتصاد عصري قادر على الاندماج في الاقتصاد العربي، وعلى الاستفادة من فرص العولمة ومن الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتوفير مناخ من الثقة والاطمئنان لأبناء فلسطين ولأجيالها القادمة.

أما في حالة الاحتمال الثاني، فإن مصير المشروع الوطني التحرري الفلسطيني لن يتوقف على حسن الإدارة السياسية للصراع وصلابة الموقف السياسي في مواجهة الاحتلال وحسب، بل أنه سيعتمد بالأساس على تطور قدرة الشعب الفلسطيني الاقتصادية وعلى متانة نسيجه المجتمعي. وسيتوقف ذلك على تطور القطاع الخاص الفلسطيني وموأكبته للتكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج لتطوير القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتتوقف القدرة الاقتصادية الفلسطينية على تطور رأس المال البشري الفلسطيني، كمقدمة للارتقاء بالإنتاجية والتنافسية في سائر مجالات النشاط وخصوصاً تلك المنتجات الغنية بالمحتوى المعرفي، وعلى تطور مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً غير الحكومية من حيث قدرتها على تعزيز رأس المال

ومقاومة الاحتلال. وترى وجهة النظر هذه أن التنمية، بكل ما تعنيه من تحسن في مستوى المعيشة وتطوير في شروط الحياة، وخصوصاً تطوير الإنتاج والخدمات والبنية التحتية وما يواكبها من فتح فرص عمل، تسهم في تعزيز عوامل الصمود، خصوصاً إذا كانت ثمار التنمية تعم الفئات الشعبية والمناطق الفقيرة ولا تنحصر فوائدها على الفئات الميسورة. لقد رجحت التجربة ذاتها جدوى التوجه الثالث، الذي لا يرى أي تناقض بين التنمية ومقاومة الاحتلال، بل انه دعا للجمع بينهما بصورة خلاقة.

رابعاً- إشكالية التنمية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

الاجتماعي وتطوير شبكات الأمان للفئات المستضعفة وتقديم الخدمات الأساسية في مختلف مجالات النشاط التنموي والمجتمعي.

إن بناء القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً تطوير رأس المال البشري، يشكل الرد المباشر على عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمارسه الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وهو الرد السليم على تقسيم العمل الجائر الذي عمل الاحتلال على تكريسه بأدوات الإكراه الإدارية والاقتصادية، لتحويل الأراضي المحتلة إلى خزان احتياط للعمل الرخيص، وسوق مستباح للشركات الإسرائيلية.

وبكلمات أخرى، من الواضح أن المواجهة الاقتصادية، والتي قد تأخذ شكل منافسة اقتصادية في حالة السلام، كانت وما تزال وستبقى واحدة من العناصر الرئيسية لإنجاح المشروع الوطني التحرري والديموقراطي الفلسطيني. وهذا يستوجب تطوير العمل على جبهة البناء الاقتصادي والاجتماعي لتطوير القدرة الفلسطينية على الصمود في المواجهة "أو المنافسة" الاقتصادية مع إسرائيل. إذ تشكل القدرة الاقتصادية الفلسطينية خط الدفاع الأول في حماية المشروع الوطني الفلسطيني وفي حماية المنطقة العربية من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، ولمحاصرة المشروع الإسرائيلي التوسعي وهزيمته. لقد بينت التجربة العالمية خلال العقدين الماضيين تعاظم أهمية ووزن القدرة الاقتصادية في الحفاظ على الدول والأنظمة وفي تشكيل موازين القوى في السياسة الدولية. وبشكل هذا التطور في وزن العامل الاقتصادي فرصة هامة للأمة العربية التي تمتلك كافة مقومات النهوض الاقتصادي، كي تستغل هذه المقومات وتوظفها لتعزيز قدرتها الاقتصادية التي ستتمكنها من حماية النظام العربي وتحقيق طموحات الشعوب العربية في تحقيق الرخاء والتنمية المستدامة.

ثالثاً - إشكالية التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال

هناك إجماع على استحالة قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة طالما هي تحت سلطة الاحتلال. ولكن مقاومة الاحتلال طويل الأمد تستوجب العمل على تنفيذ استراتيجيات مواجهة على جبهات متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية أيضاً. فالاحتلال الكبير في ميزان القوى العسكري لغير صالح الدول العربية من جهة، ورفض العرب الرضوخ للمعتدي من جهة أخرى، قاد إلى إطالة الاحتلال وإدامة الصراع. وبات العمل على منع المعتدي من تحقيق أهدافه، وإزالة آثار عدوانه واستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة منه، يعتمد، علاوة عن النضال السياسي، على تطوير قاعدة اقتصادية واجتماعية متينة كفيلة بتثبيت المواطنين داخل وطنهم، وعلى صيانة تماسك النسيج الاجتماعي وتحسين شروط ثبات الموقف السياسي. وقد برز هذا الموقف خلال مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقد في القدس في عام ١٩٨٢، والذي دعا إلى استراتيجية تنموية تركز على وضع البرامج التنموية وفق الأولويات التي تستجيب مع توفير شروط الصمود

إجهاض التنمية التي مارستها قبل ذلك. حيث عطلت تشغيل الممر الآمن بين الضفة وغزة، وبدأت بممارسة سياسة الإغلاق والحصار منذ عام ١٩٩٣.

خامساً - تحليل البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

من أبرز النواقص التي واكبت العمل الفلسطيني بعد نشوء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ كان إهمال دور العمل على الصعيد الاقتصادي والتنموي بشكل عام، وعدم توظيفه بالشكل المطلوب في معركة التحرر والاستقلال. ويمكن القول إن المسيرة التنموية الفلسطينية خلال تلك الحقبة اتسمت بالعشوائية والتخبط، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، مما أدى إلى تراجع القدرة الذاتية، وانخفاض الثقة والتخفيف من حدة النشاطات

الكفيلة بمواجهة مخططات إسرائيل لإدامة الاحتلال ومواصلة تهديم الوجود الفلسطيني، وخلق مقومات وشروط التحرر السياسي والاستقلال. ولا بد أن تأخذ تلك الإجابات بالاعتبار الأهداف بعيدة المدى وخصوصاً تحقيق شروط انتقال الاقتصاد الفلسطيني إلى التنمية المستدامة. أي المقصود إعداد رؤية تنموية لاقتصاد فلسطيني قادرة على مواجهة تحديات التنمية وتطوير القدرة الذاتية لمواجهة خطط التهديم الإسرائيلية، وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في دولة فلسطين بعد الاستقلال. وفيما يلي تحليلاً لنقاط القوة والضعف في بيئة التنمية الداخلية، وتحليل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية المؤثرة على التنمية الفلسطينية.

سادساً- تحليل البيئة الداخلية للتنمية الفلسطينية

مرت تجربة التنمية الفلسطينية خلال العقود الماضية في ظروف لم تكن مواتية على الإطلاق. فقد واجه الشعب الفلسطيني أبشع عملية اقتلاع وتهجير وسلب للأموال والثروات وأطول وأقسى عملية تهديم اقتصادي شهدتها شعب من شعوب الأرض خلال القرن الماضي. وبالرغم من ذلك، وكما تبين الشواهد على الأرض، أبرز الشعب الفلسطيني إلى جانب حيويته السياسية، حيوية اقتصادية واجتماعية وثقافية متميزة، مكنته من مواصلة مشروعه الوطني التحرري والديمقراطي. ومن هنا تشكل التجربة التنموية الفلسطينية منطلقاً هاماً ومصدراً رئيسياً لاستشراف الرؤية الاقتصادية-الاجتماعية الفلسطينية المنشودة. وسنبداً باستعراض أبرز مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجه الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، من أجل الإجابة على الأسئلة الرئيسية التي تساعدنا في صياغة رؤية تنموية، اقتصادية واجتماعية، مرتبطة بالواقع الفلسطيني.

ألف- نقاط القوة

١- خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية

يقدر عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٠٤ نحو ٣,٨٢٨ مليون منهم ٢,٤٢٢ في الضفة الغربية و١,٤٠٦ في قطاع غزة. ويبلغ معدل الزيادة السنوية الصافية نحو ٣,٥ في المائة، وهي من أعلى النسب في العالم. وأما توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة فيبين أن السكان دون سن ١٤ سنة يشكلون نحو ٤٧ في المائة من السكان. وبإضافة السكان من فئة العمر ١٥-١٩ سنة، فإن نحو ٥٧ في المائة من السكان هم في عمر ١٩ سنة ودون. وإذا عرفنا أن السكان في فئة العمر ٢٠-٣٩ سنة يشكلون ٢٨,٥ في المائة، يتبين لنا أن تركيبة الشعب الفلسطيني العمرية يغلب فيها عنصر الشباب. ولا شك أن هذه الميزة لها ارتباط وثيق بقبول التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات، وتشغيل التكنولوجيات الحديثة. ولا شك أن

الميزات الإيجابية المذكورة لها بعض الجوانب السلبية كارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض نسبة المشاركة، الأمر الذي يؤثر على نوعية الحياة ومستوى المعيشة.

وتتميز قوة العمل الفلسطينية بارتفاع المهارة، حيث تظهر الإحصاءات أن ٢٥ في المائة من أفراد القوى العاملة قد أنهوا أكثر من ١٢ سنة تعليمية، و ٣١ في المائة أتموا ما بين ١٠-١٢ سنة تعليمية و ٢٥ في المائة أتموا ما بين ٧-٩ سنوات تعليمية وذلك في عام ٢٠٠٢. وتدل هذه الأرقام على أن القوة العاملة الفلسطينية تتمتع بمستوى تعليمي عال نسبياً يؤهلها للانخراط في الصناعات الجديدة، بما في ذلك تلك التي تعتمد على تكنولوجيات العصرية.

٢- قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني

شكل الاهتمام بتنمية رأس المال البشري معلماً بارزاً في التجربة التنموية الفلسطينية. وقد تحقق ذلك بالأساس بواسطة اهتمام الأسرة الفلسطينية بالتعليم، وارتفاع نسبة ما تخصصه وتتفقه عليه من موازنتها. كما ساعدت منظمات العمل الأهلي في تقديم خدمات التعليم بشكل مدعوم وواسع نسبياً.

وقد شكل رأس المال البشري عنصر التميز الرئيسي للشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية، وعلى الأرجح أنه سيكون كذلك في المستقبل أيضاً. وقد أسهمت التطورات التاريخية التي عصفت بفلسطين دوراً هاماً في تشكيل هذا الواقع. إذ أن اغتصاب الجزء الأكبر من مصادر ثروات فلسطين من أراض ومياه وإحباط مناخ الاستثمار لسنوات طويلة وجه الشعب الفلسطيني نحو الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم. وقد تعاطم الاهتمام بتعليم الأبناء وأصبح تقليداً راسخاً لدى الأسرة الفلسطينية بصرف النظر عن التغيرات التي شهدتها سوق العمل في الاقتصاد الفلسطيني، التي لم تكن دائماً توفر فرص العمل الأفضل لاستخدامات الكفاءات الفلسطينية. فمنذ وقت مبكر كانت مساحة توظيف رأس المال البشري الفلسطيني تمتد إلى دول المنطقة وخصوصاً إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، والعديد من الدول الأخرى.

٣- مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخارج

شكل الامتداد الفلسطيني لنحو خمسة ملايين نسمة في الخارج واحدة من نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني ومصدراً هاماً لدعم التنمية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن لا نستطيع القول إن استثمار هذا الامتداد جرى بشكل كامل ومناسب لغاية الآن. حيث جرى اجتذاب وتوظيف جزء يسير من رأس المال المادي والبشري لفلسطيني المهجر في التنمية الفلسطينية. كما لم تبذل جهود كافية للاستفادة من الجاليات الفلسطينية في المهجر للوصول إلى أسواق الدول المضيفة لها. ونعتقد أن بالإمكان مضاعفة الاستفادة من تلك الجاليات بأشكال وأوجه

متعددة كمصدر لرأس المال المادي والبشري ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير وفتح الأسواق للمنتجات الفلسطينية في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية أيضاً.

٤- حيوية المجتمع المدني الفلسطيني ومخزون رأس المال الاجتماعي

تمتاز الأراضي الفلسطينية المحتلة بنشوء وتطور مجتمع مدني يمتاز بالحيوية خصوصاً على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع، الأمر الذي يشكل إمكانيات كبيرة للمشاركة المجتمعية على مختلف مستويات التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج. إذ تتخرط مئات المؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية في نشاط تنموي ممتد في سائر أرجاء التجمعات الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات للحفاظ على النسيج المجتمعي في مواجهة حرب سلطات الاحتلال الهادفة إلى تهميش المجتمع الفلسطيني وتفتيته^(١). وقد تمكن المجتمع الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال من تشكيل مجموعة من الروابط والعلاقات والقيم التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النسيج الاجتماعي وحماية الهوية والذاكرة الجماعية.

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشاطات تنموية مباشرة لتحسين نوعية الحياة لمئات الآلاف من المواطنين وخصوصاً الفئات الفقيرة والمستضعفة. وتشمل نشاطاتها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية إضافة إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وتقديم الإقراض الصغير جداً وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً في ولوج هذه المنظمات إلى مجالات عمل جديدة تركز على حقوق الإنسان، والديموقراطية، وحقوق المرأة والطفل. وقد عملت هذه المنظمات على نطاق وطني (الضفة وغزة) أو إقليمي (الضفة أو غزة) مما وسع أعداد المستفيدين منها، كما تميزت، بشكل عام، بقدرات مالية وإدارية وكوادر على مستوى رفيع.

ويشير تقرير التنمية البشرية الفلسطيني (٢٠٠٢) إلى أن تنامي رغبة الجمهور الفلسطيني في المشاركة في صناعة القرار وتنشيط اهتمامه بالتعليم والثقافة، وتحليه بقدر أوسع من المرونة والتكيف مع المستجدات، كان نتاجاً مباشراً للبنية الفوقية الأولية المشتركة التي تمكن الفلسطينيين من إنشائها بعد العام ١٩٦٧^(٢).

كما ساهم تكون رأس المال الاجتماعي في دعم صمود المجتمع الفلسطيني وتماسكه خلال الانتفاضة الحالية، وقد تمثل ذلك في المساعدات الاجتماعية والمادية التي تلقتها الأسر الفلسطينية

(١) أظهر تعداد المنظمات غير الحكومية في منتصف عام ٢٠٠٠ إن عددها يزيد عن ٨٨٠ منظمة عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل منها ٧٦,٦ في المائة في الضفة الغربية، ويعمل ٢٣,٤ في المائة في قطاع غزة.

(٢) فلسطين تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

المتضررة من العدوان الإسرائيلي. حيث احتل الدعم المقدم من الأهل والأقارب المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقع ٢٣,٣ في المائة، تليها المساعدات المقدمة من نقابات العمال بواقع ٢١,٥ في المائة، ووكالة الغوث بواقع ١٩,٥ في المائة، ومؤسسات السلطة (بما فيها الشؤون الاجتماعية) بواقع ١٦,٩ في المائة، والمؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة بواقع ٦,٨ في المائة، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع ٢,٥ في المائة، فيما بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الهيئات الدولية والمؤسسات التنموية، والدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح المحلية، ومن الأصدقاء والمعارف ٩,٥ في المائة^٣.

٥- الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي (التنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي)

يعتبر الموقع الجغرافي والتنوع المناخي والحيوي من عناصر قوة الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن استغلالها بعد إزالة الاحتلال. إذ تحتل فلسطين موقعاً استراتيجياً بالنسبة للعالم، فهي حلقة اتصال بين قارتي آسيا وأفريقيا. وتتميز فلسطين بمقومات وثروات سياحية فريدة ومتعددة، جعلتها قبلة للسياح من مختلف الأقطار والانتماءات، حيث تحتوي على مناطق دينية وتاريخية تعتبر من أهم المقدسات للاديان السماوية الرئيسية. بالإضافة إلى توفر خصائص مناخية تمنحها قيمة سياحية كبيرة في فصول معينة. كما تشمل المقومات السياحية الفلسطينية إمكانات توسع هائلة في مجالات السياحة الدينية، والإقليمية، والحضرية، والطبية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الترفيهية، حيث تملك فلسطين ميزة تنافسية مطلقة في جاذبيتها السياحية، وبخاصة في توفر الأماكن الدينية. وقد ارتبط بالنشاط السياحي في فلسطين نشوء عدد كبير من الأنشطة المكملة للنشاط السياحي والثقافي، وترميم الأماكن التاريخية، وإقامة المواسم والأنشطة الثقافية، وتطوير الخدمات للسياحة، بما في ذلك المطاعم والفنادق، ومراكز الترفيه السياحية، وخدمات السفر، والصناعات التقليدية مثل التحف والخشب والزجاج والتطريز والمنتجات الجلدية. كما يمثل تحسين البنية التحتية والخدمية في السنوات الأخيرة عنصر قوة في مجال تنشيط السياحة^(٤).

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٤). المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني (الربع الأول ٢٠٠٤).

(٤) حيث تشير البيانات إلى أن عدد الفنادق قد تضاعف خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ليصل إلى ١٠٦ فنادق، موزعة على النحو التالي: ٤٤ فندقاً في القدس، و ٥١ فندقاً في محافظات الضفة الغربية، و ١١ فندقاً في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك يتوفر عدد من المطاعم السياحية التي توفر خدمات مميزة للسياح منها ٨٠ مطعمًا سياحيًا مرخصًا. وقد ارتفع عدد العاملين في المطاعم والفنادق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى حوالي ٧٨٢ ٨ عام ١٩٩٩، أي ما نسبته ٦,٤ في المائة من العاملين في قطاع الخدمات.

وتتميز فلسطين، رغم صغر مساحتها، بتعدد النظم المناخية. حيث تمتاز بالمناخ المتنوع على مدار السنة والطقس المعتدل والمشجع على قدوم السياح والحجاج من مختلف الأصقاع والأجناس، وخاصة بالنسبة للسياح والحجاج القادمين من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية الذين يستفيدون من اعتدال المناخ صيفاً ودفئه شتاءً.

٦- قطاع خاص فلسطيني حيوي وذو تجربة غنية

شكل القطاع الخاص الفلسطيني وما يزال القاطرة الرئيسية للتنمية الفلسطينية في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية تمثلت بالأساس بسياسات الاحتلال المعادية للتنمية. حيث مارست سلطات الاحتلال منذ البدايات سياسة مدروسة لإعاقة وتعطيل نهوض القطاع الخاص، وتم ذلك من خلال الإجراءات الإدارية المعقدة المفروضة على التراخيص لكل خطوة من خطوات الاستثمار والإنتاج والتجارة. كما أن إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للسياسة التجارية الإسرائيلية، وفرض الاتحاد الجمركي الأحادي الجانب، جعل السوق الفلسطينية سوق حرة للشركات الإسرائيلية، وأجبرت المنتجين الفلسطينيين على دخول منافسة غير متكافئة مع الشركات الإسرائيلية التي كانت تحظى بدعم ومساندة الحكومة الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك فقد نشأت مئات المنشآت الخاصة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي بالاعتماد الكامل على التمويل والقدرة الذاتية، ونجح عدد كبير من هذه المنشآت في امتحان المنافسة المفتوحة مع الشركات الإسرائيلية، كما صمدت في ظروف انحسار الطلب وارتفاع المخاطر وتكاليف الإنتاج كما كان عليه الحال خلال انتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٢.

وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، أعلنت عن التزامها باقتصاد السوق وبالدور الريادي للقطاع الخاص، وبدأت بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لإرساء دعائم بيئة تنافسية. وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حركة استثمارات خاصة نشطة، بما في ذلك من قبل المستثمرين الفلسطينيين العائدين من الخارج. وبرز ذلك بشكل خاص في تطور القطاع المالي، حيث نشأت البنوك وشركات التأمين والسوق المالي، وظهر العديد من الشركات الاستثمارية القابضة، والفنادق السياحية، والصناعات الجديدة. كما قاد القطاع الخاص التطوير في قطاع الاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية، وغيرها. وبالرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها القطاع الخاص خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد أظهر قدرة فائقة على التكيف والصمود. وتبين إحصاءات التشغيل في عام ٢٠٠٣ أن القطاع الخاص نجح في فتح ٥٣ فرصة عمل جديدة منذ عام ١٩٩٩^(٥).

وما زاد من حيوية القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز دوره في التنمية، تطور عدد من المؤسسات المساندة والداعمة، وقد نشطت هذه المؤسسات وأعيد تنظيم بعضها بعد نشوء السلطة العام

١٩٩٤. ومنها اتحادات الصناعات، وهيئة تشجيع الاستثمار، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس ومركز التجارة الفلسطيني، بالتريد، وجمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين وغيرها. وتعمل هذه المؤسسات على تطوير البيئة الاستثمارية المواتية والتنافسية، وعلى تطوير المزايا التنافسية للصناعات الفلسطينية من خلال تطوير الصادرات وترويجها وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتسهيله وتمثيل مصالح القطاع الخاص في علاقته مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

بكلمات أخرى فإن الميزات والخبرات والتجارب التي يمتلكها القطاع الخاص الفلسطيني، بما في ذلك تجاربه المبررة، زادت من قدرة القطاع الخاص على مواجهة المخاطر، وزادت من قدرته على التكيف معها. ومن هنا ستجد الشركات العربية والأجنبية في القطاع الخاص الفلسطيني شركاء على مستوى رفيع من الخبرة والقدرة لاستغلال مئات الفرص الاستثمارية المربحة في فلسطين بعد جلاء الاحتلال في شتى مجالات الاستثمار السياحية والصناعية والخدمية والزراعية وفي مجالات التكنولوجيا الحديثة أيضاً.

باء- نقاط الضعف

ويمكن تلخيص أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في ضعف القطاع الحكومي، وانحسار قاعدة مصادر الاقتصاد، والتشوّهات الهيكلية المتركمة.

١- ضعف القطاع الحكومي

تفتقر فلسطين إلى وجود قطاع حكومي متمرس وقادر على تقديم الخدمات الحكومية بمستوى لائق من الكفاءة والنجاعة. ويرجع ذلك إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي سلطة حديثة نشأت في عام ١٩٩٤. كما أن عملية بناء مؤسساتها لم تجر وفق الأسس السليمة للبناء المؤسسي. هذا بالإضافة إلى أن ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت خلال السنوات العشر الأخيرة، أسهمت في الانحراف عن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية. وتجرى منذ فترة، وبمبادرة من المجلس التشريعي الفلسطيني، وبدعم من مؤسسات المجتمع المدني، حركة إصلاح واسعة وشاملة للقطاع الحكومي، من أجل تأهيله للقيام بواجباته في حماية المشروع الوطني، وفي تحقيق الأمن والعدالة للمواطنين، وفي توفير البيئة القانونية والتنظيمية الضرورية لإطلاق تنمية يقودها القطاع الخاص. كما لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لتقليص حجم القطاع الحكومي وزيادة فعاليته في تلبية حاجات المواطنين والبيئة التنموية من الخدمات والسلع العامة.

٢- انحسار قاعدة المصادر

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق العربية الفقيرة بمواردها الطبيعية، سواءً من حيث اتساعها الجغرافي، وغنى تربتها، ووفرة مياهها، أم من حيث مواردها المعدنية. وقد أضاف الاحتلال الإسرائيلي بطابعه الاستيطاني - الكولونيالي قيوداً كبيرة على وصول الشعب الفلسطيني لموارده واستخدمها. ويبين الملحق ٢ تلخيصاً لحالة المصادر الطبيعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- سيطرة سلطات الاحتلال على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني

أبقت اتفاقات المرحلة الانتقالية على السيطرة الإسرائيلية على نحو ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى المعابر الدولية مع كل من الأردن ومصر. كما ظل بإمكانها قطع الاقتصاد الفلسطيني عن العالم وإحباط تطوير التشريعات والقوانين، ومنع إنشاءات المشروعات الاستراتيجية كالميناء والمطارات وإنتاج الطاقة الكهربائية وحفر آبار المياه ومشروعات الاتصالات والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء وتأهيل الطرق السريعة بين المدن وبين المدن والقرى. وقد عطلت إسرائيل بقدر ما تستطيع كافة المشاريع الفلسطينية الهامة أو أخرتها. واستخدمت حكومة إسرائيل خلال السنوات الأربع الأخيرة وسائل حربية لتدمير المنشآت والمرافق الاقتصادية، كما طبقت سياسات الإغلاق والحصار لإحباط التجارة الداخلية والخارجية الفلسطينية، ولشل حركة تنقل المواطنين من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم بهدف إضعاف النشاط الاقتصادي وتجويع المواطنين.

٤- التشوهات الهيكلية المتركمة

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تشكل العديد من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وتراكمتها ومن أبرزها ضعف البنية التحتية، وتشكل فجوة مزمنة في المصادر ناتجة عن أن الاستهلاك الخاص أصبح أكبر من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية السبعينات ولغاية الآن، واحتكار إسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية بصورة تعسفية، واعتماد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية على العمل في السوق الإسرائيلي. وقد وصلت هذه النسبة في بعض السنوات إلى ثلث الأيدي العاملة الفلسطينية، وقد أدى هذا الاعتماد على إضعاف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وضعف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية، ونقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الأعمال. وقد بذلت جهود ملموسة خلال الفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ لمعالجة هذه التشوهات، ولكن أعمال التدمير الإسرائيلية من جهة وسياسات الإغلاق من جهة أخرى التي

شرعت في تطبيقها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أطاحت بالإنجازات القليلة التي تحققت. ونورد في الملحق ٣ استعراضاً موجزاً لأسباب بروز هذه التشوهات وطبيعتها.

٥- ضعف مشاركة المرأة في حقول النشاط الاقتصادي

لا تزال مشاركة المرأة في حقول النشاط الإنتاجي منخفضة جداً، حيث لا تتجاوز ١٣ في المائة من النساء في سن العمل بالمقارنة مع ٦٠ في المائة من نسبة مشاركة الرجل. وتشكل انخفاض نسبة مشاركة المرأة واحدة من نقاط الضعف الرئيسية التي تستوجب المعالجة للنهوض بالتنمية وتحسين نوعية الحياة، وتعظيم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. ولا شك أن ارتفاع نسبة البطالة يعمل على تقليص الفرص المتاحة لمشاركة المرأة، ولكن الانخفاض في مشاركة المرأة يرجع بالأساس إلى تخلف في المفاهيم السائدة حول عمل المرأة من جهة، وعدم توفير المتطلبات الضرورية للتخفيف من الأعباء المنزلية، كحضانة ورياض الأطفال وتطوير بيئة وشروط العمل بما يسمح بتحقيق الأمان والطمأنينة وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من حيث الأجر للعمل الواحد، ولتشجيع المرأة على التقدم لإشغال مختلف الوظائف التي ترغب بمزاومتها من جهة أخرى. كما لا بد من تطوير وتوسيع مراكز التعليم والتدريب المهني التي تركز على تأهيل المرأة للانخراط في مختلف أنواع النشاط الإنتاجي. وقد بين تقرير التنمية البشرية في العالم العربي أن نسبة مشاركة المرأة تعتبر من الأهداف الرئيسية للنهوض باقتصادات وتنمية المجتمعات العربية.

سابعاً- الفرص والتهديدات في بيئة التنمية الخارجية

ألف- الفرص

١- العمق العربي والإسلامي الرسمي والشعبي

ينتمي الشعب الفلسطيني إلى أمة عريقة يزيد عددها عن ٣٠٠ مليون نسمة، تقطن في منطقة جغرافية استراتيجية تقع في قلب العالم، وتصل قاراته الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا. وتمتد على نحو ٦ في المائة من مساحة العالم. وبالإضافة إلى ذلك تمتلك الأراضي العربية أكبر مخزون عالمي لمصادر الطاقة من النفط والغاز، وهي تمتاز بكونها مهداً للديانات الرئيسية الثلاث وللعديد من الحضارات التي أسهمت بالتقدم العلمي والثقافي. وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات ما تتميز به الدول الإسلامية الممتدة في القارة الآسيوية، فإن هناك طاقات اقتصادية هائلة يمكن الاستفادة منها لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني وإخراجه من واقعه الصعب.

ومن الناحية الاقتصادية يشكل العالم العربي سوقاً واسعة، حيث يبلغ ناتجه المحلي أكثر من ٧٠٠ مليار دولار، وتبلغ الاستثمارات فيه نحو ١٥٠ مليار دولار سنوياً وهو يصدر أكثر من ٢٧٠

مليار دولار ويستورد نحو ٢٢٠ مليار دولار. وتبلغ مساهمة الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العربي نحو ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، ٠,٣ في المائة من استثماراته، ٠,١٥ في المائة من صادراته، و٠,٧ في المائة من وارداته^(٦).

ولكن المراقب لحال الوطن العربي يلاحظ بوضوح أن نقاط قوة العالم العربي وخصائصها لا تنعكس بشكل سليم وفي جميع الأوقات على مكانته ودوره السياسي والاقتصادي والثقافي على الصعيد العالمي. وفي ظرفنا الحالي نستطيع القول إن تأثير عوامل القوة المذكورة تكاد تكون غير ملموسة على الإطلاق. ولكن وبالرغم من ذلك، فإن عناصر القوة المذكورة لا تقوم على عوامل طارئة، بل تقوم على عوامل ذات طابع ثابت. وبالتالي فإن إمكانية استغلال عناصر القوة تلك لمصلحة تطوير الدور الحضاري للأمم العربية اقتصادياً وثقافياً يظل احتمالاً قابلاً للتحقيق من خلال إطلاق العملية الديمقراطية وتحقيق الحكم الصالح والإدارة التنموية الكفوءة، وتحقيق الانفتاح بين الدول العربية وتحفيز الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني فيها. إن تحقيق ذلك سيجعل من العالم العربي عمقاً استراتيجياً عظيم التأثير على مسار الأحداث في المنطقة والعالم، وسيشكل سندا جباراً لتحرر المجتمع والاقتصاد الفلسطيني وتطورهما.

وتبين هذه الأرقام أن الاقتصاد الفلسطيني يشكل جزءاً صغيراً جداً من الاقتصاد العربي، وأن دعم وإسناد الاقتصاد العربي للاقتصاد الفلسطيني لا يشكل عبئاً كبيراً على العرب. وهذا العمق الذي يتوفر للاقتصاد الفلسطيني يشكل نقطة قوة رئيسية يجب البحث عن آليات للاستفادة منها وتعظيم تأثيرها. هذا مع العلم أن العالم العربي يمتلك مقومات كبيرة للنمو الاقتصادي ولمضاعفة إنتاجه واستثماراته وصادراته في حال تحديد الرؤية السليمة للتنمية، وتحقيق البيئة المواتية للنمو ولإطلاق قدرات القطاع الخاص بما في ذلك إطلاق مبادراته للاستثمار في السوق العربية بدون قيود.

٢- التعاطف الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني

تستقطب القضية الفلسطينية العادلة، ونضال شعبها من أجل إنهاء الاحتلال والتحرر وتحقيق المصير بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، تعاطف واهتمام شعوب العالم. وقد بينت تجربة السنوات الماضية استعداداً عالمياً كبيراً لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للشعب الفلسطيني. وفي أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو قدمت دول العالم معونات سخية نسبياً لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء وطنه ومؤسساته. فقد تلقى الشعب الفلسطيني في المتوسط نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ونحو مليار دولار سنوياً في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير الذي بدأ في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ والذي ما زال مستمراً لغاية الآن. ويشكل التعاطف

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣.

والاهتمام الدولي عنصراً هاماً ونقطة من نقاط القوة الرئيسية التي يجب العمل على تدعيمها واستغلالها لمصلحة التنمية الفلسطينية وخصوصاً تنمية التجارة.

٣- التسهيلات التجارية الممنوحة للشعب الفلسطيني في معظم أسواق الدول الصناعية

منح الاقتصاد الفلسطيني تسهيلات مهمة في الأسواق العربية والإسلامية خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد أصدرت القمة العربية الأولى التي عقدت في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٢ وبيروت ٢٠٠٣ قراراً بالسماح بدخول السلع الفلسطينية إلى الدول العربية مع إعفاء كامل من دفع الرسوم الجمركية. وقد التزمت بعض الدول العربية بتنفيذ هذا القرار الهام الذي يمكن أن يساعد في مضاعفة الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، وفتح آلاف فرص العمل الجديدة كنتيجة لزيادة الصادرات.

كما منح الاقتصاد الفلسطيني تسهيلات هامة في معظم الأسواق الدولية الرئيسية. وكان من أبرز هذه التسهيلات اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية التي منحت السلع الفلسطينية حرية الدخول بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي إلى الأسواق الأوروبية. وبخصوص الواردات من أوروبا فقد سمح بالإبقاء على بعض الضرائب المفروضة على السلع المستوردة على أن يتم تخفيضها تدريجياً لتنتهي بعد السنة الخامسة من توقيع الاتفاقية. كما سمح الاتفاق للسلطة الفلسطينية بحماية مؤقتة للصناعات التي يتم الاتفاق على أنها صناعات وليدة. كما تضمن الاتفاق على معاملة خاصة للسلع الزراعية والتي استثنيت من حرية الدخول إلى السوق الأوروبية.

كما منحت الولايات المتحدة للسلع الفلسطينية أيضاً تسهيلات مشابهة لما تحظى به السلع الإسرائيلية. كما نص الاتفاق الاقتصادي مع كندا على تحرير أسواق الطرفين أمام السلع والخدمات التي ينتجانها، مع موافقة كندا على الأخذ بعين الاعتبار حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية لحماية بعض الصناعات الناشئة على أساس مبدأ الصناعات الوليدة.

٤- العولمة

بالرغم من تباين الاجتهادات والشكوك حول تأثير العولمة على الدول النامية، إلا أنه يمكن التكهّن بان العولمة وما يواكبها من ثورة المعلومات والاتصالات وشفافية العلاقات الدولية وتعاطم التبادل الثقافي تشكل بيئة مواتية أكثر من أي وقت مضى لحماية المشروع الوطني الفلسطيني وانتصاره. إذ كشفت ثورة الاتصال والمعلومات الوجه القبيح للاحتلال وجرائمه، كما كشفت ازدواجية المعايير لأولئك الذي دعموا الاحتلال الإسرائيلي والعدوان المتواصل على الحقوق الفلسطينية، ابتداء من العدوان السافر على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والحق في الحياة لأبنائه، مروراً بانتهاك الحق في التنمية البشرية وانتهاء بمصادرة الحق في حرية التجارة. ولكن

الاستفادة من انتشار المعلومات لا تكون تلقائية، بل أنها تضع على عاتقنا مسؤوليات كبيرة لنقل الحقائق كما هي، وخلق تصور سليم عن الشعب الفلسطيني، وإبراز الالتزام الثابت بالقيم الإنسانية العامة قولا وفعلا.

باء- التحديات والمخاطر

١- استكمال تنفيذ خطة شارون، جدار الضم والتوسع وخطة فك الارتباط عن غزة

تشكل خطة الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية، وفك الارتباط عن قطاع غزة تصعيدا خطيرا في العدوان على الشعب الفلسطيني، وفي انتهاك حقوقه في أرضه ومياهه وثرواته الأخرى. وتهدف الخطة إلى تقليص تكلفة الاحتلال سياسياً واقتصادياً من خلال إقصاء الشعب الفلسطيني في معازل (كنتونات) تسهل وتقلل تكلفة السيطرة عليها، وفتح المجال بشكل أوسع لبطش السيطرة الإسرائيلية على مصادر الشعب الفلسطيني لأغراض الاستيطان، وبالتالي تضيق مصادر العيش أمام المواطنين الفلسطينيين، ورسم مستقبل قاتم أمامهم، ودفعهم للهجرة خارج وطنهم.

على الرغم من أن جدار الضم والتوسع لن يحقق أهداف حكومة إسرائيل في إكراه الشعب الفلسطيني على مغادرة وطنه، فإن هذا المشروع سيفاقم من صعوبات العيش للمواطنين الفلسطينيين، ويلحق ضرراً بنوعية حياتهم. كما سيلحق إحباطاً إضافياً في المناخ الاستثماري وسيخلق حالة من الركود الموكب بمعدلات بطالة وفقير مرتفعة. أما خطة فك الارتباط من قطاع غزة فتتركز مخاطرها في أن إسرائيل راغبة في التخلص من مواصلة احتلال قطاع غزة الصغير والمكتظ بالسكان والفقير جدا بالمياه والموارد بصورة تامة ان هي وجدت من يقدم لها ثمناً لذلك، وبالتحديد حماية حدودها مع غزة من جهة وإطلاق يدها في الضفة الغربية.

٢- مواصلة الإدارة الأمريكية سياسة إهمال عملية السلام في المنطقة

أدت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى ظهور تيار المحافظين الجدد الذي انطلق بالسياسة الأمريكية إلى طريق المغامرات العسكرية لبسط الهيمنة على مصادر الطاقة. وترافقت هذه السياسة مع تطوير الدعم السياسي والاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي، والتخلي بشكل عملي عن دور الراعي لعملية السلام، وفتح المجال لإسرائيل للعودة لاستخدام سياسة الاملاءات والقوة العسكرية. إن مواصلة الإدارة الأمريكية تطبيق هذا النهج سيفتح شهية حكومة إسرائيل لمواصلة العدوان والاستيطان وتقويض أية فرصة للعودة إلى طريق المفاوضات.

٣- مخاطر انخفاض المساعدات الدولية

من الواضح أن عودة الاحتلال الإسرائيلي إلى سائر أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة سيقود في نهاية المطاف إلى تراجع المعونات الدولية إلى مستويات متدنية. حيث أن سلطة الاحتلال ستكون مسؤولة عن أعمال التنمية والتطوير ورفاه المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وإن الدول المانحة لا تقبل الظهور كمن يحمل جزءاً من مسؤوليات سلطة الاحتلال. هذا بالطبع لن يقفل الباب أمام المساعدات الإنسانية التي تقدم بواسطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وغيرها. إزاء ذلك فإنه من المرجح تعاظم شأن المعونات العربية ودورها في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني للتعويض عن تراجع المعونات الدولية، ويستوجب هذا التهديد غير المستبعد البحث عن آليات تعاون واستراتيجيات جديدة لمواجهة المخاطر المحتملة القادمة.

٤- مخاطر انهيار مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

يشكل خطر انهيار مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أحد أبرز التهديدات للمشروع الوطني الفلسطيني بشكل عام، وللتنمية بشكل خاص. فقد يكون من الصعب على السلطة الوطنية الفلسطينية الاستمرار في الوجود إذا ما استمرت حكومة إسرائيل في التكرار لاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا ما واصلت احتلالها لسائر الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فبقاء السلطة لفترة طويلة بدون أن تكون قادرة على ممارسة صلاحياتها، وقيامها بوظائفها يفقدها مصداقيتها ومبرر وجودها. كما يمكن أن تتفاقم الصعوبات في توفير إيرادات كافية لتمويل نفقاتها وخدماتها إلى درجة لا تمكنها من الإنفاق على أجهزتها، بما في ذلك تلك التي تقدم خدمات حيوية. من هنا لا بد من أخذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث فراغ في مجال الأمن والقضاء أو الخدمات في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها من الأجهزة الضرورية للحفاظ على تماسك المجتمع. إضافة إلى ذلك، من التحديات الأخرى الهامة التي ستتشأ عن انهيار أو حل السلطة الوطنية، تفاقم مشكلة البطالة بإضافة عشرات الآلاف من موظفي السلطة إلى سوق البطالة.

ثامناً- نحو رؤية واستراتيجيات تنموية قادرة على الربط بشكل خلاق ما بين مهام التحرر السياسي ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى (ربط الإغاثة بالتنمية)

إن تحليل البيئة الداخلية والخارجية يبرز بوضوح التعقيدات الخاصة بمرحلة التحرر الوطني التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي تستوجب تركيز وتوظيف كافة المصادر والجهود لتحقيق التحرر السياسي من احتلال مضى عليه أكثر من ٣٧ سنة، وفي ظروف لم تتحقق فيها بعد شروط إزالة هذا الاحتلال بسبب تواطؤ الإدارة الأمريكية مع حكومة إسرائيل، وعجز الأمم المتحدة عن

تطبيق قراراتها، وحالة الضعف في العالم العربي، وضعف معسكر السلام الإسرائيلي. من هنا فإن تركيز المصادر الفلسطينية وتوظيفها لتحقيق التحرر السياسي يتم في ظروف يطلب فيها من السلطة الوطنية الفلسطينية تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني المتنامية من الأمن الشخصي والمجتمعي، وتطبيق سيادة القانون، وخدمات التعليم والخدمات الصحية ومعالجة البطالة ومحاربة الفقر وتحقيق البيئة التنافسية لتحفيز الاستثمار الخاص، وتطوير الصادرات وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر تحليل البيئة التنموية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني أنه وعلى الرغم من التشوهات العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ونقاط الضعف التي تراكمت بسبب الاحتلال طويل الأمد، فإن الشعب الفلسطيني يمتلك نقاط قوة هامة وراسخة يمكن التعويل عليها لتحقيق القدرة على مواجهة الاحتلال وتحديات البناء التنموي. ولكن هذا النجاح يستوجب قيام الشعب الفلسطيني بتوجيه جل مصادره وجهوده نحو الاستثمار في المجالات الصحيحة، وضمان استثمار هذه المصادر والجهود بأقصى درجات الفعالية، والعمل على البناء للمستقبل خلال تحقيق أهداف التنمية الأنية. ولتحقيق ذلك بات من الضروري أن يضع شركاء التنمية الفلسطينية رؤيتهم التنموية وأن يحددوا أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، واستراتيجياتهم لتحقيق تلك الأهداف والرؤية التنموية بالانسجام مع رؤيتهم السياسية التي حددت وفق المرجعيات الشرعية للشعب الفلسطيني المتمثلة في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

ألف - الرؤية التنموية

جاء في إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أنه "استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين..... وانطلاقاً من قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧. فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف..... أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، يتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكراماتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني... وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون. أن دولة فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية....."

تتضمن النصوص أعلاه تحديداً لإطار سياسي مرجعي يمكن الاستناد إليه في تحديد رؤيتنا التنموية. كما نجد في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية بيانات واضحة تشير إلى هوية الاقتصاد المنشودة. وسنقدم فيما يلي صياغة لرؤية تنموية اقتصادية اجتماعية مستندة إلى تلك

الوثائق المرجعية، مع محاولة لاستشراف المستقبل الاقتصادي المرغوب. وتتلخص الرؤية التنموية المنشودة في أن دولة فلسطين:

"دولة عربية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدودهما ما قبل الاحتلال في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذات اقتصاد عصري يشكل فيه رأس المال البشري ثروته الرئيسية ومحرك نموه، اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالإنتاجية والجودة لإنتاج منتجات تعتمد على العمل الماهر وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وبناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة في المدى البعيد. دولة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً ريادياً في بيئة تنافسية، ومندمجة اقتصادياً مع عمقها العربي، ومنفتحة على الأسواق الإقليمية والدولية. دولة تحقق المساواة الحقيقية للمرأة وتعزز مشاركتها الاقتصادية والمجتمعية على قدم المساواة مع الرجل، ويشكل رأسمالها الاجتماعي ذخراً تماسك وتضامن المجتمع الفلسطيني، ومصدر تمسك بالهوية والثقافة العربية الفلسطينية وبالقيم الإنسانية والتسامح الديني."

تتطلق هذه الرؤية من أبرز معالم الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني بأبعاده المختلفة، ولكنها بحاجة إلى تبني من جميع شركاء التنمية، لتصبح ذات قدرة حقيقية على توجيه وتركيز المصادر والجهود نحو تنمية رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى وضع الاقتصاد الفلسطيني على طرق التنمية المستدامة. وتستند هذه الرؤية التنموية إلى المنطلقات والعوامل التالية:

- ١- تبين معظم تجارب الدول النامية إن تطور رأس المال البشري هو المسؤول الأول عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة فيها وعن تقليص الفجوة فيما بينها وبين الدول الصناعية المتطورة.
- ٢- لا بد من أن تسعى الرؤية التنموية الفلسطينية والاستراتيجيات الكفيلة بقيادة المجتمع والاقتصاد لبلوغها للاستفادة من تجربة التنمية الدولية خلال العقدين الأخيرين والتي أكدت الأهمية الحاسمة للاستثمار في الإنسان كأهم رافعة للتنمية على الإطلاق.
- ٣- إن خيار التنمية البشرية هو التعبير العملي والمنطقي عن رفض الشعب الفلسطيني لاستمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي القائمة على تكريس الاقتصاد الفلسطيني كخزان احتياط للأيدي العاملة الرخيصة، وسوق للمنتجات الإسرائيلية.
- ٤- ينسجم الاستثمار في رأس المال البشري مع الاهتمام التقليدي للأسرة الفلسطينية بالتعليم، ولكون تعليم الأبناء يقف على رأس الأولويات في إنفاقها. كما ينطلق من قاعدة متينة نسبياً، تحققت

عبر سنوات طويلة من الاستثمار في الإنسان في داخل فلسطين وفي التجمعات الفلسطينية في المهجر. إذ تبين مؤشرات الالتحاق بالمدارس بمختلف مستوياتها ومؤشرات التعليم الجامعي، المخزون الكبير لرأس المال البشري الذي ستتطلب منه التنمية البشرية إلى مستويات أكثر رفقا كميًا ونوعيًا، بما يحقق مقدمات ولوج اقتصاد ومجتمع المعرفة المنشود فلسطين.

٥- لعب رأس المال الاجتماعي دوراً حاسماً في منع تفكك النسيج الاجتماعي الفلسطيني تحت ضربات الحرب الإسرائيلية الشاملة، وسياساتها الهادفة لزعزعة الثقة بالنفس وسياسات الإفساد. فالتمسك بالقيم الأخلاقية، وروح التضامن والتكافل الاجتماعي، والمشاركة عبر منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية شكلت عوامل هامة في تحمل أعباء مواجهة الاحتلال، وتعزيز صمود المواطنين.

٦- إن التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وصيانة رأس المال الاجتماعي كعنوان للتنمية الفلسطينية يحقق استراتيجية ربط الإغاثة بالتنمية التي تهدف إلى توجيه النشاط الإغاثي نحو بناء القواعد المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني لوضع الاقتصاد على طريق التنمية المستدامة.

باء- نوع (هوية) الاقتصاد المرغوب فلسطينيا

هناك اتفاق فلسطيني على اعتماد اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص الدور الريادي والقيادي في التنمية، في إطار دولة المؤسسات العصرية القادرة على توظيف قدرتها الاقتصادية والتنظيمية كرافعة لتوجيه التنمية وخلق البيئة التنافسية الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمارات، في ظل حكم القانون والمسؤولية الاجتماعية المشتركة وعدالة توزيع نتائج التنمية على المستويين الاجتماعي والجغرافي. اقتصاد مندمج مع عمقه العربي، ومنفتح على الأسواق العالمية، وقادر على بناء شراكة قوية مع المستثمرين العرب، وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

جيم- البنية الاقتصادية المنشودة

سيشهد الطريق لتحقيق رؤيتنا لإقامة اقتصاد غني بالمعرفة، تحولات تدريجية في بنية الاقتصاد معلمها الرئيسي الارتقاء نحو إنتاج منتجات وخدمات ذات محتوى معرفي أعلى وذات قدرة تنافسية عالية حيثما كان ذلك ممكناً، ونحو بنية اقتصادية قادرة على فتح فرص عمل جديدة، وخصوصاً استيعاب القدرات العلمية والكفاءات المهنية للقوى البشرية الفلسطينية في داخل فلسطين، وخصوصاً في بعض الفروع الصناعية والخدمية التي ستظل فلسطين تمتلك فيها ميزات تنافسية: التعليم، والأعمال الاستشارية، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والصناعات السياحية والفلكلورية، والحجر والرخام، وبعض المنتجات الغذائية (اللحوم)، والزراعة. بنية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار

العمل منذ الآن على تسهيل الاندماج مع الاقتصاد العربي والانفتاح على الخارج بما يحقق أقصى منفعة للمواطن الفلسطيني.

تاسعاً - الأهداف الاستراتيجية لتقوية نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف واستغلال الفرص ومواجهة التحديات في البيئة التنموية

تتسم بيئة التنمية الفلسطينية بتداخل المهمات الوطنية التحريرية مع مهمات البناء الديمقراطي والتنمية. وهذا يعني تداخل الأهداف الوطنية مع أهداف البناء الاقتصادي. ولكن من الطبيعي أن توجه الجهود التنموية لخدمة مهمات التحرر السياسي في مرحلة ما قبل التحرر والاستقلال، بينما ستوجه الجهود التنموية بعد ذلك لتحقيق شروط التنمية المستدامة. وفيما يلي تحديدنا للأهداف الاستراتيجية للتنمية في كل من المرحلتين:

ألف - الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما قبل التحرر والاستقلال (المدى القصير)

- ١- تقوية ركائز التحرر من الاحتلال ومتطلباته، وخصوصاً من خلال تطوير قدرات الشعب الفلسطيني الذاتية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- مواجهة مشكلات البطالة والفقر، ومنع هجرة الأيدي العاملة، وخصوصاً الكفاءات من خلال فتح فرص عمل وبرامج تشغيل في داخل الوطن، وخصوصاً الكفاءات الإدارية والفنية التي ستكون فلسطين بحاجة ماسة لها لبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري بعد الاستقلال.
- ٣- تطوير رأس المال البشري، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.
- ٤- حماية السلطة الوطنية من التفكك وضمان مواصلتها لتقديم خدماتها الحيوية.
- ٥- العمل على إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

باء - الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الاستقلال (المدى البعيد)

- ١- تطوير المناخ الاستثماري المناسب لإطلاق مبادرة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية.

٢- مواصلة تطوير راس المال البشري الفلسطيني بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية التي تتنادي ببناء اقتصاد فلسطيني يقوم على قاعدة معرفية قوية.

٣- إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العربي والاستفادة القصوى من المصادر الكبيرة المتاحة في هذه الاقتصادات.

٤- تطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا الحديثة لتلبي خيارات الشعب الفلسطيني في الحفاظ على وجود وحضور اقتصادي قوي، ولعب دور إيجابي واحتلال مكانة اقتصادية مرموقة إقليمياً ودولياً بعد قيام دولته المستقلة.

٥- استكمال إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- استكمال عملية إعادة بناء مؤسسات السلطة الوطنية على أسس مهنية لبناء دولة قانون ومؤسسات.

جيم- الاستراتيجيات الآتية

١- ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي بحيث توجه نشاطات الإغاثة نحو نشاطات من شأنها تحسين فرص النمو الاقتصادي الذاتي، وتحضير المقدمات والشروط للانتقال بالاقتصاد إلى التنمية المستدامة بعد الاستقلال.

٢- الاستثمار في التعليم بمختلف مراحله وخصوصاً في التعليم الأساسي وفي البحث العلمي والثقافة بما يضمن إنتاجية وكفاءة ونوعية تنافسية قادرة على إعداد الموارد البشرية الفلسطينية القادرة على ولوج اقتصاد المعرفة.

٣- تطوير البيئة الاستثمارية المواتية والمحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ولقيام القطاع الخاص بدوره القيادي في التنمية الاقتصادية.

٤- مواصلة عملية الإصلاح الشاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية كأفضل الخيارات لتطوير كفاءة القطاع الحكومي وتأهيله للعب دور فعال في إدارة التنمية وتوجيهها نحو الأهداف الكبرى، ولتحقيق البيئة التنموية التنافسية.

٥- الارتقاء المضطرد في تطوير المشاركة بين أطراف التنمية الثلاثة في متابعة تطوير الرؤية التنموية والسياسات والخطط والبرامج وفي تقسيم العمل والتنسيق المستمر في تنفيذ السياسات والخطط والبرامج.

عاشراً- دور شركاء التنمية (الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) في تحقيق البنية التنموية المنشودة

إذا ما جرى الوصول إلى رؤية تحظى بقبول شركاء التنمية الفلسطينية، وإذا كانت تلك الرؤية تتصف بالواقعية من حيث إمكانية بلوغها، فإنها لن تتحقق من تلقاء ذاتها. بل إن تحقيقها يحتاج إلى فعل واع، منسق ومخطط ومثابر من جميع الشركاء. ومن المعروف أن الفعل المطلوب للتأثير على سلوك المتغيرات في البنية الاقتصادية للوصول إلى الحالة المستهدفة يجب أن يتم في إطار مؤسسي وقانوني، ويستحسن أن يتحقق باستخدام الوسائل الاقتصادية وليس بالوسائل الإدارية والامرية. والمطلوب من الدولة أو السلطة الشرعية لعب دور الجهة المنظمة والمحددة والموجهة للفعاليات والمصادر الاقتصادية على هدى الرؤية التنموية.

تستطيع الدولة (بسلطاتها الثلاث)، وبحكم الصلاحيات الإدارية والتشريعية والقضائية المخولة لها، والقدرة الاقتصادية الكبيرة المتاحة لها من خلال الموازنة العامة وغيرها، التأثير على سلوك وحدات المجتمع من الشركات أو الأفراد أو المؤسسات من خلال سياساتها المختلفة. ومن تلك السياسات، السياسات الاقتصادية: السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية، إنتاج وتوزيع السلع العامة (public goods)، السياسة الصناعية، السياسة الزراعية، السياسة السياحية.... وغيرها. والسياسات الاجتماعية: كالسياسة التعليمية، والصحية، والنوع الاجتماعي وغيرها. ولا بد من استخدام الأدوات بصورة منسقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية، لأن عدم التناسق في استخدام تلك الأدوات، سيقود إلى التضارب والتناقض في اتجاهات تأثيرها. ومن أجل ضمان الاستخدام المنسق للسياسات، تقوم الدول بوضع استراتيجيات تنموية محددة لضمان الوصول للأهداف المرجوة. ومن المهم جداً أن لا تكتفي الدولة بتحقيق التنسيق بين مؤسساتها وسياساتها المختلفة، بل يفترض بها أن تقوم بإشراك جميع الشركاء ذوي العلاقة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صياغة السياسات، وتنسيقها، وفي وضع الخطط والبرامج والآليات لتنفيذها. وهنا تتجلى قدرة الدولة وكفاءتها في تعبئة وتوجيه موارد التنمية وعناصرها لتحقيق الأولويات المقبولة من جميع شركاء التنمية في مختلف القطاعات في الاتجاه الذي يقود الاقتصاد نحو تحقيق الرؤية التنموية المتفق عليها. وبناء عليه فقد تم إعداد الأوراق القطاعية الثلاث: أولويات التنمية الاقتصادية، وأولويات التنمية الاجتماعية، وأولويات تطوير البنية التحتية استناداً إلى مبدأ المشاركة من قبل جميع الشركاء، وبالاقتداء بالرؤية التنموية التي قبلت من قبلهم.

الملحق ١

بعض المؤشرات حول التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

من المؤشرات التي تعكس تطور التعليم بكافة مراحله رغم ظروف العدوان الشامل الذي تشنه سلطات الاحتلال ما يلي:

- ١- انخفضت نسبة الأمية لمن هم فوق ١٤ سنة، حيث بلغت بين الأفراد الذين أعمارهم ١٥ فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ٢٠٠٣ حوالي ٨,١ في المائة، بالمقارنة مع ٩,٠ في المائة العام ٢٠٠٢ و ٩,٨ في المائة العام ٢٠٠١^(٧).
- ٢- بلغ إجمالي عدد المدارس ورياض الأطفال ٢,٩٥٦ مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة مع ٢,٧٦٤ مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و ٢,٧٢٤ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢. وقد توزعت المدارس حسب جهة الإشراف إلى: ١,٥٨٠ مدرسة حكومية، و ٢٧٢ مدرسة تشرف عليها الأونروا، و ٢٥٧ مدرسة خاصة^(٨).
- ٣- بلغ مجموع عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ١,٠٨٧,٦٦٨ طالباً وطالبة، مقارنة مع ١,٠٤٥,٩٨٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أي بزيادة قدرها ٣,٩ في المائة^(٩).
- ٤- بلغت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي ٠,٧ في المائة و ٣,٧ في المائة في المرحلة الثانوية للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وبالمقارنة مع العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فإن هناك انخفاض في نسبة التسرب إلى ٣,١٣ في المرحلة الثانوية.
- ٥- تشير بيانات تعداد المؤسسات التعليمية للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى وجود ١١ جامعة و ٥ كليات تمنح درجة البكالوريوس، منها ٨ جامعات و ٥ كليات في الضفة الغربية و ٣ جامعات في قطاع غزة. وبلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة ٢٢ كلية، ١٦ كلية في الضفة الغربية و ٦ في قطاع غزة^(١٠).

(٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشرات التعليم، الصفحة الإلكترونية.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

٦- تزايد عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة الفلسطينية بصورة ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤-٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة ٢٣٣,٣ في المائة. حيث ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية من ٣١,٢٩٣ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى أكثر من ١٠٤ آلاف طالب وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣^(١١).

٧- تبين إحصاءات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أن نسبة الطلبة الملتحقين في الكليات العلمية التي تشتمل على كلية العلوم، وكلية المهن الصحية، وكلية الزراعة، وكلية الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، حيث شكلت نسبة الطلبة الملتحقين في تلك الكليات حوالي ٢٥,٣ في المائة من مجمل الطلبة الملتحقين بالجامعات والكليات الجامعية. كما أن نسبة الطلبة الملتحقين بكلية الإدارة والاقتصاد، بلغت ٢٢,٥ في المائة من مجمل الطلبة الملتحقين بالجامعات والكليات الجامعية^(١٢). ومن الممكن تحسين هذه النسب في ضوء العمل الجدي على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي الفلسطيني.

(١١) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس (٢٠٠٤): الجعفري، محمود، لافي، داريين، مدى التلاوم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ماس، رام الله.

(١٢) المصدر السابق.

الملحق ٢

حالة المصادر الطبيعية الفلسطينية

الأرض

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ستة آلاف كيلومتر مربع، أو حوالي ٢٢ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل كانت قد فرضت قيوداً على استخدامات المواطنين الفلسطينيين لأكثر من نصف مساحة الضفة الغربية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤^(١٣). كما امتلكت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو صلاحيات كاملة على جزء محدود من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (المناطق أ)، بينما تملك صلاحيات مدنية في جزء آخر (مناطق ب)، وتشكل مساحة المناطق (أ) و(ب) ما يقارب ٣٩ في المائة من مساحة الضفة والقطاع، بينما تشكل المناطق (ج)، التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية حوالي ٦١ في المائة من تلك المساحة.

من جهة أخرى فقد سلبت المستوطنات الإسرائيلية جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينية، إذ بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية ١٤٦ مستوطنة وفي قطاع غزة ١٨ مستوطنة، يسكن بها نحو ٤١٦,٩ ألف مستوطن يهودي، يشكلون ١٣ في المائة من إجمالي سكان الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة، وقيمون في تجمعات يهودية خالصة تبلغ مساحة منطقة البناء فيها (Build-up area) نحو ٢٠٦ كم^٢، وهي نسبة مقارنة لمساحة مناطق البناء الفلسطينية التي يقيم فيها أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني والمقدرة بنحو ٢١٠ كم مربع^(١٤). يضاف إلى ذلك شبكة الطرق الاستيطانية، بما فيها الطرق الالتفافية التي أدت إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية وإعاقة الترابط والتواصل الجغرافي الطبيعي بين المدن والقرى والبلدات الفلسطينية.

وقد شرعت الحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٣ بتنفيذ خطة جدار الضم والتوسع من الجهة الغربية للضفة الغربية، والذي يمتد طويلاً لنحو ٣٦٠ كم، وبعمق يتراوح بين ٦-٢٠ كم داخل أراضي الضفة الغربية من خط حدود عام ١٩٦٧. وتشتمل خطة الجدار على إقامة جدار في الناحية الشرقية لمدن الضفة الغربية، إضافة إلى مجموعة خطوط عرضية بين الجدار الغربي والشرقي كمناطق عبور استيطانية تجزئ الضفة الغربية إلى ١٠-١٣ معزلاً "كانتون". ويحمل هذا الجدار تأثيرات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، حيث سيؤدي إلى الاستيلاء على مساحات

(١٣) UNCTAD Report 1998.

(١٤) (ماس، المراقب الاقتصادي عدد ١٠، ٢٠٠٣).

واسعة من الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على معظم مصادرها المائية، وتقطيع أوصال ما تبقى من الضفة الغربية وفصل عشرات الآلاف من المواطنين عن مصادر رزقهم خارج الجدار.

الموارد المائية

وضعت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على إدارة مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وحددت الاستهلاك الفلسطيني بشكل صارم. حيث لا يتجاوز الآن ٥٥ لتر للفرد يومياً، وهذا يشكل ٥٥ في المائة من المستوى الصحي من معدل استهلاك المياه حسب مقاييس منظمة الصحة العالمية. وقد نجم عن ذلك ترد في جودة الحياة والبيئة، وجفاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وخصوصاً بيارات الحمضيات. كما أدى الضخ الجائر للمياه الجوفية، وبخاصة في قطاع غزة، إلى زيادة الملوحة بسبب تسرب مياه البحر إلى أحواض المياه الجوفية المستنزفة، ما جعل نصف الآبار في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري، ومعظمها غير صالح للري بسبب ارتفاع الملوحة فيها.

الموارد الطبيعية الأخرى

تعتبر الأراضي الفلسطينية فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، باستثناء أملاح البحر الميت التي تشكل ثروة طبيعية متميزة، ولكنها غير متاحة للفلسطينيين حالياً، حيث تسيطر إسرائيل على استغلال الحقوق الفلسطينية في البحر الميت بشكل كامل. كما تمتلك الضفة الغربية مخزوناً كبيراً من أنواع جيدة من الرخام. كذلك تشير معطيات التنقيب على وجود كميات تجارية من الغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة.

الملحق ٣

التشوهات التي تراكمت في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال

ولسنا هنا بصدد البحث المعمق في كيفية بروز هذه التشوهات وتطورها وإنما سنركز على طبيعتها وتأثيرها ومدى خطورتها على التنمية الفلسطينية حالياً ومستقبلاً. وسنتناول بالتحليل الموجز التشوهات التالية:

ألف- ضعف البنية التحتية

عانت جميع مرافق البنية التحتية الفلسطينية التخلف والنقص بسبب الإهمال المتعمد منذ العام ١٩٦٧ ولغاية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤. وبالرغم من جمع سلطات الاحتلال لإيرادات الضرائب التي كانت تقدر بنحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، لم يتجاوز إنفاقها على البنية التحتية أكثر من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد نشوء السلطة الوطنية بدأ عدد من الجهات الدولية المانحة وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة التنمية بقيادة حملة إعمار لمختلف مجالات البنية التحتية شملت البنية التحتية المادية كالطرق والطاقة والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة. كما شملت أيضاً الشق الاجتماعي للبنية التحتية من المدارس ومراكز التدريب والمنشآت الخاصة بالرعاية الصحية بمختلف أنواعها، ومرافق الرعاية الاجتماعية. وبالرغم من استثمار نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً في هذه الإنشاءات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠^(١٥)، إلا أن أوضاع البنية التحتية لم ترتق إلى المستوى المطلوب من حيث الكم والكيف، وهي ما تزال بحاجة لاستثمارات كبيرة لبلوغ مستوى الدول الأخرى في المنطقة.

ومن القرارات الهامة التي اتخذتها السلطة الوطنية كان قرار خصخصة قطاع الاتصالات وإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث تمكنت شركة الاتصالات الفلسطينية من تطوير خدمات الاتصال بشكل ملحوظ قبل اندلاع مواجهات عام ٢٠٠٠. أما شركة كهرباء فلسطين فقد تأسست في قطاع غزة عام ٢٠٠٠، وقامت بإنشاء محطة التوليد الفلسطينية الأولى في فلسطين بقدرة ١٤٠ ميغاواط، وبدأ الإنتاج فيها في عام ٢٠٠٣ في ظروف بالغة الصعوبة، وخصوصاً تزويدها بالغاز للإنتاج بكفاءة.

(١٥) المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.

باء- فجوة الاستثمار المزمنة

تبين إحصاءات الحسابات القومية الفلسطينية ان الاستهلاك الخاص كان دائما اكبر من الناتج المحلي الإجمالي. ومعنى ذلك أن الاقتصاد لا يستطيع توفير الدخل اللازم لتأمين احتياجاته الاستهلاكية، عدا عن أنه مضطر للجوء إلى الخارج للاقتراض أو للحصول على معونات لتمويل الاستثمار. ومن المعروف أن صافي تحويلات عناصر الإنتاج مع الخارج كان يغطي الجزء الأكبر من هذه الفجوة قبل عام ٢٠٠٠، ولكن وبعد إقفال السوق الإسرائيلية أمام العاملين الفلسطينيين، أصبحت المعونات الخارجية، المصدر الرئيسي لسد هذه الفجوة. وينبغي إيجاد البديل لهذا المصدر ذي الطابع المؤقت والذي بدأت موارده في التراجع.

جيم- احتكار إسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية

فرضت إسرائيل، بعد العام ١٩٦٧، على الأراضي الفلسطينية اتحاداً جمركياً أحادي الجانب وغير متكافئ (Asymmetric Custom Union)، وفي الوقت الذي كانت البضائع الإسرائيلية تتمتع بحرية تامة في الدخول إلى السوق الفلسطيني، فرضت قيوداً إدارية وعوائق غير جمركية أمام دخول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي، وعلى تجارة فلسطين مع الدول العربية والعالم. وعشية توقيع اتفاقية أوسلو كان أكثر من ٩٠ في المائة من تجارة فلسطين الخارجية يتم مع الشركات الإسرائيلية. وبسبب عدم التزام إسرائيل بتطبيق اتفاقية باريس الاقتصادية، وتعسفها باستخدام المبررات الأمنية، كان التغير في اتجاهات التجارة الفلسطينية محدوداً جداً.

دال- الاعتماد الشديد على سوق العمل الإسرائيلي

أدت سياسات الاحتلال المعادية للتنمية الفلسطينية والتي ركزت على تقليص مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني وتحديد حجم الاستثمارات فيه، وفرض اتحاد جمركي أحادي الجانب على السوق الفلسطينية، إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على فتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل. وبناء عليه اضطرت أعداد متزايدة من القوى العاملة الفلسطينية للبحث عن عمل خارج الاقتصاد الفلسطيني. وقد اضطر خريجو الجامعات للهجرة إلى الدول العربية النفطية، بينما اضطرت بقية العاملين إلى البحث عن العمل في السوق الإسرائيلية. وقد أدى هذا الوضع إلى مرحلة أصبح نحو ثلث القوى العاملة الفلسطينية يعتمدون على السوق الإسرائيلية كما كان عليه الوضع علم ١٩٩١-١٩٩٢. وقد استمر هذا الوضع بعد قيام السلطة الفلسطينية، بالرغم من تطبيق إسرائيل لإجراءات جديدة لتحديد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل اعتباراً من عام ١٩٩٣. فعشية اندلاع مواجهات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كان ما يربو على ١٤٠ ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل.

هـ- ضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني

أدى الاعتماد الشديد للقوى العاملة الفلسطينية على السوق الإسرائيلية إلى ارتفاع مستويات أجور العاملين الفلسطينيين في السوق المحلية، حيث كانوا يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً وأعلى من مستوى الأجور في الأراضي المحتلة. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع الأجور الحقيقية في الأراضي الفلسطينية بمعزل عن ارتفاع الإنتاجية، وبالتالي خلق خلل في سلوك المتغيرات الاقتصادية الذي كان له تأثير بالغ على مستويات الأرباح وتنافسية المنتجات الفلسطينية والنمو الاقتصادي بوجه عام. فقد أدى إضعاف العلاقة الداخلية بين الإنتاجية والأجور إلى رفع تكاليف إنتاج السلع الفلسطينية. وبشكل هيكلي تكاليف المنتجات الفلسطينية، وخصوصاً ارتفاع تكلفة العمل، سبباً رئيسياً في إضعاف تنافسية المنتجات الفلسطينية في مواجهة منتجات الدول المجاورة، وعقبة هامة في وجه توسيع قاعدة التبادل التجاري الفلسطيني العربي.

ومن الملاحظ أن إغلاق فرص العمل في إسرائيل أمام العاملين الفلسطينيين، وبالرغم من تأثيره المدمر على الاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير، ألا أنه قاد إلى تقليص التأثير على الأجور الحقيقية في السوق الفلسطينية، الأمر الذي يشكل فرصة هامة لعودة العلاقة الطبيعية بين الأجور والإنتاجية، وتحسين تنافسية المنتجات الفلسطينية.

واو- ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك

كما أدى فرض الاتحاد الجمركي الأحادي الجانب إلى تحويل السوق الفلسطينية إلى سوق حرة للشركات الإسرائيلية. وبات العرض والطلب الإسرائيلي يشكلان عناصر التأثير الرئيسية على قرارات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية. وهذا عملياً أدى إلى التوسع في إنتاج المنتجات المطلوبة إسرائيلياً، وضمور المنتجات التي تصطدم بمنافسة الشركات الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل أضعف فيه الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة وبين الفروع المختلفة في إطار القطاع الواحد. وفي نفس الوقت سمحت الظروف الجديدة بزيادة الاعتماد المتبادل والترابط بين الشركات الفلسطينية والإسرائيلية من خلال التجارة أو على علاقات التعاقد من الباطن، وإضعاف الحافز لتطوير حلقات التصنيع، واكتمال العنقود الصناعي.

زاي- ضعف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية

أدت ظروف التطور غير المواتية إلى إضعاف التنوع الصناعي وتأخر ظهور صناعات جديدة. كما كان لهذه البيئة تأثيرها على سرعة تحديث تكنولوجيات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى

انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج وعدم مواكبة تطوير تنافسية المنتجات بالمقارنة مع الدول الأخرى.

حاء- نقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الأعمال

تفتقر شركات القطاع الخاص الفلسطيني عموماً، والصناعية منها على وجه الخصوص، إلى خدمات أساسية لتأهيلها في ولوج السوق الدولية. ونقصد هنا خدمات البحث والتطوير لتطوير المنتجات الجديدة، وتأهيل المنتجات للمواصفات الدولية، وفتح الأسواق الجديدة، والتمويل، والمشاركة في المعارض الدولية والترويج وما شابه. وهناك نقص خطير في جميع هذه الخدمات التي تعتبر في معظمها غير متوفرة للقطاع الخاص الفلسطيني. وعلى سبيل المثال فإن المصادر المتاحة لمركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) بالكاد تمكنه من إقامة بضعة نشاطات لترويج المنتجات الفلسطينية في الأسواق المستهدفة. كما أن هناك نقص شديد في خدمات البحث والتطوير الضرورية لرشد الصناعة بأفكار وتصاميم جديدة تساعد في الارتقاء بمنتجاتها وتنافسيتها.